النفط الكويتي ينخفض إلى 67.57 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 47 سنتا في تداولات أول امس ليبلغ 57ر67 دولار امريكي مقابل 04ر68 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 15 سنتا إلى 76ر58 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ بداية العام. وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 20 سنتا عن التسوية السابقة إلى 43ر67 دولار للبرميل.

نسبة عمالة الإناث الكويتيات بلغت نحو 48.7 بالمئة من جملة العمالة الكويتية

«الشال»: 335 ألف عامل كويتي في القطاع الحكومي

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن السكان والعمالة خلال ديسمبر 2018 : تفيد آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى أن إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ نحو 4.6 ملايين نسمة كما في نهاية عام 2018، ذلك يعني زيادة عدد السكان بنسبة 2.7% مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2017.

وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً موجباً بنسبة 2.0% في عام 2017، مقارنة بنحو 4.1%، و3.6%، و3.2% في الأعوام 2016 و2015 و2014 على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة خلال العام 2018 نحو 121 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 33 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 2.4%، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.403 مليون نسمة، وانخفضت قليلا مساهمة الكويتيين في جملة السكان من نحو 30.44% في نهاية عام 2017 إلى نحو 30.36% في نهاية عام 2018، ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 717 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 686 ألفاً.

وزاد عدد السكان غير الكويتيين بنحو 88 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 2.8% بارتفاع عن نسبة نموهم في عام 2017 البالغة نحو 1.9%، وبلغ عددهم نحو 3.219 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2009–2018 بلغ نحو 3.5%.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.823 مليون عامل أي ما نسبته نحو 61.1% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.3% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين، قد ارتفعت من نحو 73.5% في نهاية عام 2017 وصولاً إلى نحو 74.5% في عام 2018. وارتفعت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 15% في عام 2017 إلى 15.1% في عام 2018، وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 48.7%، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 24.3%. وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 425 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 335 ألف عامل أي ما نسبته 78.9% من إجمالي العمالة الكويتية، ولكن تلك النسبة تبلغ نحو 80.5% وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، ونتمنى تسوية إختلاف الأرقام بين المؤسستين الحكوميتين.

تنوع مصادر الدخل.. لم يتحقق شيء

قال تقرير الشال الأسبوعي بخصوص الناتج المحلي الإجمالي – الربع الثالث 2018 ، لقد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء الأسبوع قبل الفائت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من عام 2018، وتقدر تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقياً بحدود 1.8% قد تحقق ما بين الربع الثالث لعام 2017 والربع الثالث لعام 2018، وحققت نمواً هشاً وبحدود 0.1% ما بين الربع الثاني والثالث من العام الفائت. وسبب ضعف النمو ما بين الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2018 هو هبوط معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 6–%، مقارنة بقطاع النفط الذي حقق نمواً موجباً بنحو 4.8%.

ولا توحي الأرقام بأن سياسات الإستدامة الاقتصادية –تنويع مصادر الدخل– المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي ومؤشره هيمنة قطاع النفط ومعه القطاع العام على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مستمر، كما لاحظنا من أثره الطاغي في الأرقام المنشورة حديثاً. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 56.8% في الربع الثاني وأصبحت 59.4% في الربع الثالث من عام 2018 أي ارتفعت، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الثالث من عام 2018 لا تتعدى 40.6%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط، وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعاته. ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ 10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وبحدود 10.7%، ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي.

204.6 ألف مبنى في الكويت بنهاية ديسمبر 2018

عن المباني والوحدات العقارية في ديسمبر 2018 قال تقرير الشال الأسبوعي لقد بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2018 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 204.6 ألف مبنى، مقارنة بنحو 202.4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.1%، وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2017 والذي بلغ نحو 1.6%، ويعتبر نمو عدد المباني في 2018 أدنى نسبة نمو في السنوات السبع السابقة وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0.7% في عام 2011.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها نحو 723.1 ألف وحدة، مقابل 709.3 ألف وحدة في نهاية عام 2017. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1.9%، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 2.5% في نهاية عام 2017. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2018 نحو 2.2%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى إذ بلغ نحو 1.1%، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 69.3% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 10.9% وعددها نحو 22.2 ألف مبنى من إجمالي 204.6 ألف مبنى، مقارنة بنحو 23.4 ألف مبنى خال من إجمالي 202.4 ألف مبنى في نهاية عام 2017، أي ما نسبته 11.6%. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2018.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ شملت ما نسبته 46.6% من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22%، ثم الدكاكين بنسبة 18.6%. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة منذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2018، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2009–2018) للشقق والمنازل نحو 2.7% والدكاكين نحو 1.7% على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6.2%. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات هيئة المعلومات المدنية في عام 2018، فبلغت نحو 25% بعد أن كانت نحو 25.5% في نهاية عام 2017. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2009–2018.

51.3 مليون دينار أرباح «المتحد» في السنة المالية المنتهية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج البنك الأهلي المتحد 2018 : أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 51.3 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 6.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.3%، مقارنة مع نحو 44.5 مليون دينار كويتي في 2017، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الربح التشغيلي للبنك بنحو 3.3% نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض المصروفات التشغيلية، وانخفاض جملة المخصصات بنحو 12.6%. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2018):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.3%، وصولاً إلى نحو 121.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 120.1 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.5 مليون دينار كويتي مقارنة بخسائر بنحو 687 ألف دينار كويتي في عام 2017. وارتفع أيضاً، بند صافي الأرباح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 1.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 4.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 3.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 100.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 104.1 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.1%، وصولاً إلى نحو 37.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 38.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017، نتيجة انخفاض بند تكاليف موظفين بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، مقابل ارتفاع باقي البنود بنحو 1.1 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 30.6% مقارنة بنحو 32% في عام 2017. وحققت جملة المخصصات انخفاضاً بلغ نحو 4.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 12.6% كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 30.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.9 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 42.2% بعد أن كان نحو 37% في نهاية عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.914 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغ نحو 248.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.8%، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وسجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بنحو 127.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.800 مليار دينار كويتي (71.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.8% مقارنة بنحو 85.3%. وارتفع بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 112.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 334.8 مليون دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 224.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7%، لتصل إلى نحو 3.422 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.4% مقارنة بنحو 87.2% في عام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية سجلت ارتفاعاً مقارنة مع نهاية عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 26.7% مقارنة بنحو 24.7%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.2% قياساً بنحو 11.2%. وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.4% مقارنة بنحو 1.2%. وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 27.1 فلس مقابل 23.3 فلس في عام 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 11 ضعف (أي تحسن) مقارنة مع نحو 15 ضعف، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 16.3% مقارنة بتراجع لسعر السهم السوقي وبحدود 14.9%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة بعد أن كان 1.4 مرة في نهاية عام 2017. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 15 فلساً كويتياً لكل سهم، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته نحو 5.1% على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2018، والبالغ نحو 297 فلساً كويتياً. وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت نحو 13% عن عام 2017 و5% أسهم منحة، أي أن البنك زاد من مستوى توزيعاته.

منحته جائزتين لصفقتي العام على مستوى الكويت وتركيا

IFN: «بيتك» أفضل بنك إسلامي في الكويت

فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك»، ب 3 جوائز مرموقة ضمن ابرز جوائز مجلة مجموعة التمويل الاسلامي «إسلاميك فاينانس نيوزIFN» السنوية للعام 2018، وحصل «بيتك» على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت، بالاضافة الى جائزة صفقة العام على مستوى الكويت والمتعلقة ادارة وترتيب صفقة تمويل مرابحة مشترك بقيمة 250 مليون دولار لصالح بنك الكويت الدولى، وصفقة العام للبنى التحتية على مستوى تركيا والمتعلقة بتمويل مشروع انشاء جسر «جناكالا» المعلق فى تركيا، وتعد الجوائز على تنوعها وشموليتها إضافة جديدة للجوائز التي تقدمها جهات عالمية مشهورومحايدة ، تؤكد المكانة المتميزة التي يشغلها» بيتك» كأبرز مؤسسة مصرفية إسلامية في الكويت والعالم .

واختارت مجموعة «IFN» (إسلاميك فاينانس نيوز) «بيتك» لهذه الجوائز بناءً على توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء ومحللين متخصصين حول العالم في قطاع الصيرفة الإسلامية، إذ تم التقييم وفق مجموعة من الأسس والمؤشّرات المالية عن أفضل المؤسسات والصفقات الإسلامية خلال عام 2018.

وقال رئيس التمويل فى مجموعة «بيتك» احمد سعود الخرجي فى تصريح صحفى عقب تسلم الجوائز، انها تعكس الاهمية الكبيرة والدور المحوري الذي يلعبه «بيتك» فى صناعة الخدمات المالية الاسلامية على المستويات العالمية والمحلية والاقليمية ، وكفاءة أدواته الاستثمارية في تقديم الحلول التمويلية من خلال مجموعة مبتكرة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية داخل الكويت وخارجها ، تستجيب لاحتياجات وتطلعات عملائه من الأفراد والشركات، وتضيف قيما جديدة للسوق والاقتصاد الوطني على صعيد القطاعات كافة.

وأضاف بان حصول «بيتك»على الجوائز يؤكد مكانته وريادته وقدرته كذلك على مواجهة المنافسة المهنية التي تتصاعد في قطاع الصيرفة الإسلامية ، حيث تمكن من تعزيز حصته السوقية فى مجالات مهمة ورئيسية ليحتل مركز الصدارة ، وبقوم «بيتك» بدور رائد في قطاع التمويل الإسلامي عموما ، في وقت يتزايد فيه الإقبال على أدوات التمويل الإسلامي في العالم ، مشيرا الى ان «بيتك» يمتلك خبرات واسعة في العمل المصرفي الاسلامي، وترتيب كبرى صفقات التمويل لمشاريع تنموية عملاقة في مجال البنى التحتية بما يغطي العديد من القطاعات الحيوية ويساهم بدفع عجلة الاقتصاد .

وحول جائزة صفقة العام فى الكويت، قال الخرجى انها تتعلق بدور « بيتك» فى ادارة وترتيب صفقة تمويل مرابحة مشترك لمدة 3 سنوات بقيمة 250 مليون دولار لصالح بنك الكويت الدولى ، بالتعاون مع مجموعة من البنوك العالمية والمحلية لتمويل الاغراض العامة للبنك، وقام « بيتك» بدور مدير الترتيب الرئيسي ومدير سجل الاكتتاب فى الصفقة التى شهدت اقبالا كبيرا وتم تغطيتها بمعدل قياسى وبمشاركة عدد كبير من البنوك المحلية والاقليمية والعالمية .واشار الخرجي الى ان «بيتك» نجح في تمويل عدد كبير من المشروعات في قطاعات حيوية مختلفة بما فيها النفط والغاز والماء والكهرباء والبنى التحتية ، كما يواصل كذلك دراسة تمويل العديد من المشاريع في ذات المجالات، التي تعتبر الركيزة الاساسية لخطة التنمية، التى تقوم الحكومة على تنفيذها، وتتقدم بشكل مطرد فى نجاح كبير نحو انجاز مراحل مهمة منها .

وقال ان جائزة صفقة العام للبنى التحتية على مستوى السوق التركى تتعلق بتمويل مشروع جسر «جناكالا» في تركيا، حيث شارك «بيتك» و«بيتك–تركيا» باجمالى 200 مليون يورو.